أما في ما يتعلق بتقييم أداء المجلس في القيام بمهامه الدستورية، فقد أفادت أكثرية مستجيبي عينة قادة الرأي بأن المجلس الحالي لم يقم بوظائفه الدستورية، إذ توافق ما بين ٦٠ – ٧٠% من المستجيبين على عدم قيام المجلس بمهامه الدستورية. وأفاد ٤٠% من المستجيبين بأن مجلس النواب الحالي قام بدوره في سن التشريعات، كما أفاد ٣٢% أنه قام بدوره في الرقابة على الإنفاق العام وبالنسبة نفسها أفادوا أنه كان ممثلاً لأطياف المجتمع الأردني. وأفاد ٣١% أن المجلس الحالي قام بدوره في مساءلة الحكومة، وفي الاتجاه نفسه أفاد ٣٠% من المستجيبين أن المجلس قام بدوره في محاسبة الحكومة. أي أن أكثرية مستجيبي عينة قادة الرأي قيمت بعدم نجاح المجلس في القيام بمهامه الدستورية.

الشكل (٣) مستجيبو قادة الرأي الذين أفادوا بأن مجلس النواب الحالي قام بمهامه الدستورية

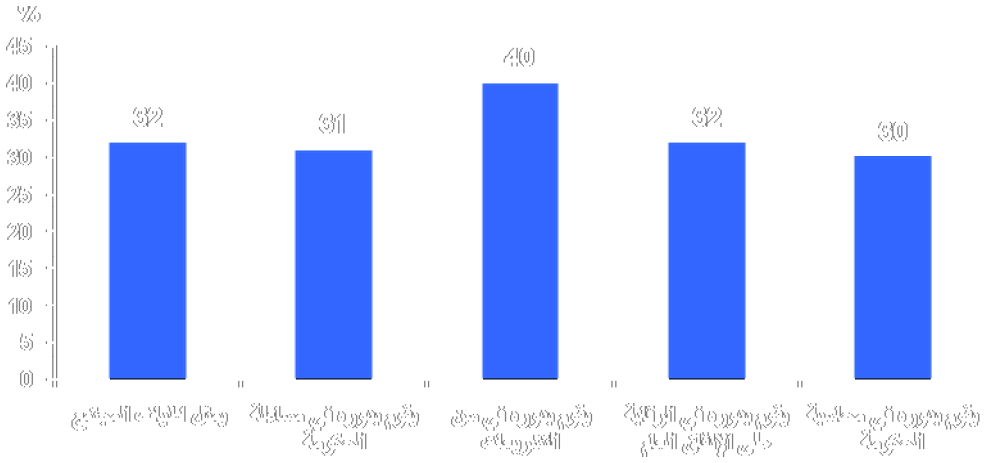

- تقييم أداء المجلس تجاه مجموعة من القضايا

هدف استطلاع الرأي إلى التعرف إلى تقييم قادة الرأي العام لأداء مجلس النواب في مجموعة من الموضوعات الأساسية التي تتصدر اهتمام المواطن الأردني، وقد كانت موضع نقاش وجدل منذ انتخاب مجلس النواب الحالي وإلى الآن، وهي: تعزيز الحريات؛ وسياسة الدولة الاقتصادية؛ وسياسة الإنفاق العام؛ وتشكيلات الوظائف الحكومية؛ والخصخصة؛ والسياسة الخارجية؛ ومحاربة الفساد. واتبع هذا الاستطلاع نمط التعرف إلى وجهة نظر المستجيبين حول ما إذا كان هنالك دور لمجلس النواب في التعامل مع هذه الموضوعات أم لا. ومن ثم التعرف إلى تقييم أداء المجلس من جانب المستجيبين الذين أفادوا بأن لهذا المجلس دوراً في هذه الموضوعات. وأظهرت النتائج أن أغلبية مستجيبي عينة قادة الرأي بنسبة تتراوح بين ٥٣%- ٧٩% أفادت بأنه لم يكن لمجلس النواب الحالي أي دور في التعامل مع هذه الموضوعات.

فيما كانت نسبة الذين أفادوا بأن للمجلس دوراً وقيموا هذا الدور في بالإيجابي تتراوح ما بين ٩-٢٣% فيما أفاد حوالي ثلث وخمس المستجيبين بأن المجلس كان له دور سلبي في موضوعي تشكيلات الوظائف الحكومية، والخصخصة على التوالي.

الجدول (٢) اتجاهات قادة الرأي العام نحو ما إذا كان لمجلس النواب الحالي

دور في مجموعة من الموضوعات الأساسية، وتقييم هذا الدور

	كان لمجلس النواب دور في			**لم يكن للمجلس دور**	لا أعرف إن كان له دور أم لا	المجموع
	كان هذا الدور إيجابياً	كان هذا الدور سلبياً	لم يكن هذا الدور ايجابياً ولا سلبياً			
محاربة الفساد	٢٣	١٠	٣	٦٢	٢	١٠٠
تعزيز الحريات	١٩	٥	٢	٧٣	٢	١٠٠
سياسة الإنفاق العام	١٩	١١	٥	٦١	٤	١٠٠
السياسة الاقتصادية	١٧	٦	٢	٧٤	٢	١٠٠
السياسة الخارجية	١٢	٤	٢	٧٩	٣	١٠٠
تشكيلات الوظائف الحكومية	٩	٣٢	٢	٥٣	٥	١٠٠
الخصخصة	١١	١٨	٣	٦٢	٦	١٠٠

القسم الثاني: استقلالية مجلس النواب الحالي

هدف هذا القسم إلى التعرف إلى اتجاهات قادة الرأي العام نحو استقلالية مجلس النواب الحالي، عن السلطة التنفيذية، وعن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع الأردني.

- استقلالية مجلس النواب

فعلى صعيد استقلالية المجلس الحالي عن السلطة التنفيذية، أفاد ٣٨% من المستجيبين بأن المجلس لا يتمتع باستقلالية على الإطلاق عن السلطة التنفيذية، مقابل ٦% من المستجيبين أفادوا بأنه يتمتع باستقلالية إلى درجة كبيرة عن السلطة التنفيذية. **وعند احتساب الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين، يظهر أن أكثرية المستجيبين من قادة الرأي العام (٦٥%) ترى أن مجلس النواب الحالي لا يتمتع باستقلالية عن السلطة التنفيذية، مقابل ٣٥% أفادوا بأن المجلس يتمتع باستقلالية وبدرجات متفاوتة (كبيرة، متوسطة، قليلة) عن السلطة التنفيذية. وتظهر النتائج أن هنالك شبه توافق في رأي المستجيبين في عينة قادة الأحزاب (٨٤%) وكبار رجال وسيدات الدولة (٧٠%) على أن المجلس الحالي لا يتمتع باستقلالية عن السلطة التنفيذية.**

الشكل (٤) اتجاهات قادة الرأي العام نحو مدى استقلالية مجلس النواب عن السلطة التنفيذية